

ثالثاً : بين إذ الظرفية وإن الشرطية

قد يثير هذا العنوان تساؤلات عديدة :

من هذه التساؤلات : ما العلاقة بين إذ الظرفية، وإن الشرطية؟ وذلك لأن إن الشرطية حرف، وإذ الظرفية اسم : فالرابطة بينهما من حيث الظرفية والحرفية مفقودة.

وتساؤل آخر هو: أتوجد علاقة بين إذ التي تدل على الماضي، وإن التي تدل على المستقبل؟

وتساؤل ثالث: إذا كانت إذ مجردة من «ما» لاتجزم، ولا علاقة بينها وبين إن الجازمة، فالعلاقة من حيث العمل والتأثير بينهما معدومة فلمَ إذاً أوجد التحويلات هذه العلاقة بين أداتين بينهما انفصال في العمل، وانفصال في الدلالة، وانفصال في الزمن؟

لهذه التساؤلات السابقة لايعترف البصريون بوجود علاقة بين إن الشرطية، وإذ الظرفية.

أما الكوفيون فقد أوجدوا بينهما علاقة، فقد قالوا: إن «إن» الشرطية تقع بمعنى إذ.

وهذا القول الكوفي فتح باب قضية احتدم فيها الجدل بين البصريين والكوفيين، وهانحن نبسط القول فيها:

هل تقع إن الشرطية بمعنى إذ؟

للإجابة عن هذا السؤال نتناول أولاً رأى البصريين والكوفيين، ثم نتناول ثانياً رأى المفسرين:

أولاً: إذ بين البصريين والكوفيين:

قال ابن الأتباري: ذهب الكوفيون : إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى إذ»

أدلة الكوفيين :

تلخص أدلة الكوفيين التي ساقها ابن الأثباري بأسلوبنا فيما يأتي :

أ— أدلة قرآنية .

١— كثير من آيات القرآن الكريم لا تُفسر فيها إن إلا على أنها بمعنى إذ ، أو بعبارة أخرى، إن الشرطية في الآيات لا تفسر إلا بمعنى: إذ ، وإلا اختل المعنى.

— من هذه الآيات : قوله تعالى : «وإن كُنتُمْ في رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا» (٢٦٠) أي، وإذ كنتم في ريب، لأن إن الشرطية تُفيد الشك ولو بقيت إن تحمل معنى الشك لما كان هناك فائدة في التعبير بها لأنهم كانوا في شكّ بدليل قوله تعالى: «وإن كنتم في ريب» والريب هو الشك، وإن تفيد الشك، وعلى حد تعبير ابن الأثباري : لاشك أنهم كانوا في شك.

و يوضح الكوفيون رأيهم بأنه لا يجوز أن يقال: «إن قامت القيامة كان كذا» لأن هذا يقتضي الشك في قيامة القيامة، وقيامها محقق لا يحتمل الشك أو الريب.

لذلك كان لابد من أجل صحة المعنى أن تفسر إن بمعنى إذ لأنك إذا قلت: إذ قامت القيامة كان كذا، كان الأسلوب جائزاً لأن إذ لا تحمل معنى الشك.

ومن هذه الآيات : قوله تعالى : «يأيتها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين أي إذ كنتم» (٢٦١)، لأنه لاشك في كونهم مؤمنين، والدليل على ذلك مخاطبتهم في صدر الآية بالإيمان فقال: «يأيتها الذين آمنوا، فكيف يناديهم بالإيمان ثم تظل إن تحمل معنى الشك في إيمانهم؟ إنه التناقض، ولذلك قالوا : إن «إن» بمعنى: إذ .

ومن هذه الآيات قوله تعالى: «واتقوا الله إن كنتم مؤمنين» (٢٦٢) فإذا كانت إن معناها، فكيف يتقون الله، وإيمانهم مشكوك فيه ؟

ومن هذه الآيات قوله تعالى: «وانتم الأغفلون إن كنتم مؤمنين» (٢٦٣) فكيف يكونون في علو على أعدائهم، وفي إيمان الشك والريب ؟

ومن هذه الآيات قوله تعالى : «لتدخلنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين» (٢٦٤)، فكيف يؤكد دخولهم المسجد الحرام ثم يشك في هذا الدخول بالتعبير إن شاء الله .

ف «إن» في هذه الآيات لاتحمل معنى الشك، وليس فيها معنى الجزاء وإنما هي بمعنى إذ الظرفية، وإذ الظرفية ليس فيها معنى الشك .
ب - دليل من الحديث الشريف :

جاء في الحديث عن الرسول عليه السلام حين دخل المقابر قال : «سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وأنا إن شاء الله بكم لاحقون» ف «إن» في هذا الحديث بمعنى : إذ لأنه لا يجوز الشك في اللّٰهوق بهم» .

ج - دليل من الشواهد الشعرية :

قال الشاعر :

وسمعتُ حَلَفَتَهَا التي حَلَفْتُ إن كان سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَفْرِ
ووجه الاستشهاد بهذا البيت، وضحهُ المرحوم الشيخ محمد محي الدين بالنص الآتي : «ومحل الاستشهاد في هذا البيت هنا قوله : »

• إن كان سمعك غير ذي وفر •

فإن الكوفيين زعموا أنّ (إن) هاهنا بمعنى إذ ، والكلام تعليل لقوله : «سمعت حلفتها»، فإن المراد عندهم : سمعت حلفتها لأن سمعك سليم غير ذي وفر.

والذي دعاهم إلى هذا أن الأصل في الشرط أن يكون مستقبلاً، لأن القصد تعليل الجواب عليه، وتعليل الشيء لا يكون على شيء مضي، لأنه حينئذ لا فائدة في تعليل وجود الجواب عليه، وإنما يكون التعليل فيما يأتي من الزمان، فلما وجدوا (إن) تدخل على الفعل الماضي قالوا: إنه لا يراد بها التعليل حينئذ، وإنما يراد بها التعليل» (٢٦٥).

أدلة البصريين :

لم يقدّم البصريون في منعهم وقوع إن الشرطية بمعنى: إذ غير دليل واحد، وهو الوضع الأصلي لـ «إن» أن تكون شرطاً. قال ابن الأنباري موضحاً رأيهم بما نصه:

«وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في «إن» أن تكون شرطاً، والأصل في إذ أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتين بإقامة الدليل» (٢٦٦).

نقد البصريين لأدلة الكوفيين:

وصوب البصريون أدلة نقدم نحو أدلة الكوفيين. ونترك ابن الأنباري بأسلوبه الواضح الذي لا غموض فيه يعرض لنا أدلة نقدمهم:

قال: أما احتجاجهم بقوله تعالى: «وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا» فلاحجة لهم فيه، لأن «إن» فيه شرطية.

وقولهم: إن «إن» الشرطية تفيد معنى الشك، قلنا: وقد تستعملها العرب، وإن لم يكن هناك شك، جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك.. ومنه قولهم: «إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني» وإن كان لا يشك في إبه إنسان، وأنه ابنه، ومعناه: أن من كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه، فخطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم» وهذا هو الجواب عن جميع ما استشدهوا به من الآيات..

ووقف البصريون حائرين أمام آية واحدة من الآيات التي استدلت بها الكوفيون، وهي آية: «لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين» فإن إخراج الكلام هنا مخرج الشك. وإن لم يكن هناك شك لا يتلاءم مع المعنى المراد في الآية الكريمة. ومع ذلك فقد حاولوا أن يخرجوا من هذه الحيرة التي وقعوا فيها فأجابوا عن هذه الآية من وجهين: بينهما ابن الأنباري فقال:

أحدهما : أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين، والتقدير فيه :
لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله».

وليقف القارىء على سر هذه الاجابة لا بُد من توضيحها ليقف على
جلية أمرها.

إجابة البصريين تعنى : أن دخول المسجد الحرام مؤكد لاشك فيه وتأكيده بالآم
والتون محقق لا بد من وقوعه، أما مشيئة الله فإنها لا تتعلق بالدخول، ولكنها تتعلق
بالأمن وقت الدخول..إنهم يدخلون، ولكن الأمن حالة الدخول متعلق بمشيئة الله.
قال ابن الأنبارى :

والوجه الثاني : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك
كما قال تعالى: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله» (٢٦٧).

والوجه الثاني هو بعينه إجابة عن إشكال الحديث الشريف: «لأنه لما
أدبه الحق بقوله تعالى: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله
تمسك بالأدب، وأحال على المشيئة فقال: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون».

وأجاب البصريون عن الشاهد الشعرى بقولهم: إن «إن فيه حرف شرط
لا بمعنى إذ، واستغنى بما تقدم من قوله: «وسمعت» عن جواب الشرط لدلالته
عليه على ما بيننا» (٢٦٨).

رأى الامام الرضى :

لم تمر قضية الخلاف بين البصريين والكوفيين من غير تعليق من النحاة
المتأخرين فقد كان للإمام الرضى رأى في هذه المشكلة، كما كان لابن هشام
رأى آخر:

ولنتناول الآن رأى الامام الرضى فماذا يقول؟: «وعند الكوفيين يحىء
إن بمعنى إذ، قالوا في قوله تعالى: «وإن كنتم في ريب» إنها بمعنى: إذ، لأن إن
مفيدة للشك — تعالى الله عنه.

والجواب : أن «إن» ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك. ولو سلمنا ذلك أيضاً، قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى: «ليبلوكم» (٢٦٩) لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء.

وقال : «لعلكم تتقون» (٢٧٠) لما كانوا في صورة من يرتجي منهم ذلك. وقال: «يُضَلَّ من يشاء» أى يترك الإلطاف لمن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى: «إن كنتم مؤمنين» (٢٧١)، «وإن كنتم في ريب» (٢٧٢).

رأى ابن هشام :

أما رأى ابن هشام فإنه ترداد لرأى الجمهور، وذلك حيث يقول : «أجاب الجمهور عن قوله تعالى : «إن كنتم مؤمنين» بأنه شرط جيبى به للتهيج والإهابة، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا وعن آية المشية، وهى قوله تعالى : لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام — إن شاء الله — بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذ أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلن جميعاً — إن شاء الله — ألا يموت منكم أحد قبل الدخول. أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى لنا ذلك، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام» (٢٧٣).

رأى ومناقشة :

إذا سلطنا الضوء على رأى الامام الرضى نجد أنه بالغ في التقدير وأغرق في التأويل . وأما رأى ابن هشام فإنه ردّد فيه رأى الجمهور، ولا يحمل بين طياته جديداً.

ورأى الرضى لنا وقفة معه، وبخاصة عندما يقول: إن «إن» ليست للشك

بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها، وعدم وقوعها» في رأى أن عدم القطع في الأشياء هو الشك بعينه مهما اختلفت العبارة واختلفت الألفاظ — فلم يأت بجديد حينما قال هذا القول الذى لا يختلف عن معنى الشك، وإن اختلفت الألفاظ.

وإذا رجعنا إلى تعريفات الشك وجدنا السند والدليل لما نقول. لننظر ماذا يقول ابن السيد عن الشك في كتابه «التعريفات»؟ يقول: «الشك هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك.

وقيل: الشك: ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما، فإذا ترجح أحدهما، ولم يطرح الآخر فهو ظن، فإذا طرحه فهو غالب الظن، وهو بمنزلة اليقين» (٢٧٤).

ففي تعريفى الشك عند ابن السيد نلاحظ أنه لافرق في معنى الشك بين مقالته الرضى، ومقالته ابن السيد في تعريف الشك، وإن اختلف الأسلوب، واختلفت الألفاظ .

في رأى أن الرضى جانبه التوفيق حينما ركب هذا المركب الصعب في التأويل والتقدير .

رأى المفسرين :

هذه القضية التي أثارت الجدل بين البصريين والكوفيين ومن تبعهم من النحويين المتأخرين تعرض لها المفسرون، وكان لهم فيها رأى، وسأحاول في إيجاز عرض هذه الآراء لنقف على حقيقة القضية في ضوء التفسير القرآنى .

رأى الطبرى :

في قوله تعالى : «أَنْتَضْرِبَ عَنْكُمُ الذُّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ» (٢٧٥) ذكر الطبرى أن القراء اختلفت في قراءة ذلك «فقرأته عامة قراة

المدينة والكوفة: «إن كنتم» بكسر الألف [أى الهمزة] من «إن» بمعنى: أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إذ كنتم قوماً مسرفين.

وقرأه بعض قرءاء أهل مكة والكوفة، وعامة قرءاء البصرة (أن) بفتح الألف من «أن» بمعنى: لأن كنتم».

ثم قال الطبرى معللاً لهاتين القراءتين، قراءة كسر همزة إن، وقراءة فتح همزتها: «واختلفت أهل العربية في وجه فتح الألف من «أن» في هذا الموضع، فقال بعض نحوي البصرة: فتحت، لأن معنى الكلام، لأن كنتم.

وقال بعض نحوي الكوفة: من فتحها، فكأنه أراد شيئاً ماضياً، فقال وأنت تقول في الكلام: أتيت أن حرمتنى، تريد: إذ حرمتنى، ويكسر إذا أردت: أتيت إن تحرمنى... قال والعرب تنشد:

أتجزع أن أذنا قُتَيْبَةَ حُرْتَا جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم
قال: وينشد:

أتجزع أن بان الخليط المودع وحبل الصفا من عزة المتقطع (٢٧٧)
قال: وفي كل واحد من البيتين ما في صاحبه من الكسر والفتح.

والصواب من القول في ذلك عندنا أن الكسر والفتح في الألف في هذا الموضع قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار، صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، وذلك أن العرب إذا تقدم إن — هى بمعنى الجزاء — فإقبل مستقبل كسروا ألفها أحياناً، فمحضوا لها الجزاء فقالوا: أقوم إن قمت، وفتحوها أحياناً وهم ينوون ذلك المعنى فقالوا: أقوم أن قمت بتأويل لأن قمت.

فإذا كان الذي تقدمها من الفعل ماضياً لم يتكلموا إلا بفتح الألف من «أن»، فقالوا: قمت أن قمت، وبذلك جاء التنزيل وتتابع شعر الشعراء «(٢٧٧).

ذلك هو نص الطبرى في قضيتى إن، و«إذ»، وقد وضع بما لا يدع مجالاً

للسك أن كسر همزة «إن» التي قرأها أهل المدينة وأهل الكوفة على تقدير أن «إن» بمعنى: «إذ».

وقرأ بعض أهل مكة والكوفة بفتح همزة أن على تقدير: «لأن» بفتح الهمزة، وتقدير اللام الجارة قبل «أن» ومثل الطبري للقراءتين بمثال نحوى وهو: أتيت إن حرمتنى. تفتح أن في هذا المثال إذا أريد المضي، وحينئذ يكون هناك حرف محذوف وهو اللام الدال على التعليل، وكأن «أن» مع اللام بمعنى: إذ التعليلية، وهذا هو المفهوم من عبارة الطبري: «تريد: إذ حرمتنى لأن التعليل في نظري ليس من «أن» فهي ليست حرف تعليل، وليس هناك أيضاً علاقة بين «أن» مفتوحة الهمزة و «إذ» التعليلية. أما إذا أردنا الشرط والجزاء، فإن «أن» تكسر إذا أردنا معنى: أتيت إن تحرمنى.

على أن الطبري كان دقيقاً حينما بين أن الجزاء بـ «إن» ليس لازماً في كل حال، وهذا مستفاد من قوله: «إذا تقدّم إن — هي بمعنى الجزاء — فعل مستقبل كسروا ألفها أحياناً، فقالوا: أقوم إن قمت» ومعنى هذا أن علة كسر إن في الآية القرآنية، «أفضرِبْ عنكم الذكر صفحاً» هي نفس علة كسرة إن في قولهم: أقوم إن قمت، فالآية تشمل فعلاً مستقبلاً: «نضرب» قبل (إن) التي يليها ماض وهو: «كنتم». وليس هذا الكسر لازماً، أو ضرورة لأبد منها في جميع الأساليب.

لذى نرى الطبري «في المثال التحويّ أقوم أن قمت، يقول بجواز فتح همزة (إن) أحياناً إذا أردنا التأويل على معنى: لأن قمت مع نية الجزاء.

ومن نصّ الطبري أيضاً نجد أن رأى الكوفيين في كسرة همزة «إن» في الآية الكريمة ليس فيه تأويل ولا تقدير لأن «إن» فيه بمعنى: إذ» ويؤيد الكوفيين في رأيهم أن (إن) بمعنى: إذ قراءة «زيد بن على» «إذ كنتم» بزال مكان النون» (٢٧٨).

على أن البيت الأول الذي استشهد به الطبري أثار جدلاً نحوياً بين النحويين بالنسبة لفتح همزة إن في البيت أو كسرها.

والبيت لشاعر معروف، وهو الفرزدق.

استشهد به الرضى في الكافية «على أنه قد يستعمل الماضى في الشرط متحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ كان، لكنه قليل» وبين البغدادي في الخزانة أن فعل الشرط «محذوف مفسر بالفعل المذكور، والتقدير: إن حزت أذنا قتيبة، فحز أذنيه قد وقع فيما مضى من الزمان وتحقق معناه» (٢٧٩).

رأى سيبويه :

ولسيبويه في قضية فتح وكسر همزة إن في هذا البيت رأى نذره بنصه، ثم نعلق عليه موضحين غموضه، إن كان هناك غموض .

يقول سيبويه :

«وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أتغضب إن أذنا قتيبة حزننا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم
فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين «إن» والفعل، كما قبح أن تفصل بين كى
والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجر حمل على «إن» لأنه قد يقدم فيها الأسماء قبل
الأفعال» (٢٨٠).

من إجابة الخليل يتبين لنا أن «إن» في البيت لا يصح فتح همزتها، لأنه يقبح أن يلي أن المفتوحة الهمزة اسم يفصل بينها وبين الفعل كما يقبح أن يفصل بين كى والفعل فاصل سواء كان الفاصل اسماً مثل إذا كر لكى التحو أتعلم، حتى ولو كان الفاصل حرفاً فقد ضعفوا قول الشاعر. جميل بن معمر حينما قال :

فقال أكُلُّ الناس أضحخت مانحاً لسانك كئيباً أن تغر وتخدعا (٢٨١)
ومن أجل هذا، أو بعبارة أخرى، من أجل إزالة هذا القبح تكسر همزة «إن» على أن تكون أداة شرط، وهذه يجوز دخولها على الأسماء بشرط أن يكون بعدها فعل مفسر للفعل المقدر أو المحذوف قبل الاسم الداخلة عليه، ومثاله قوله تعالى: «وإن أحد من المشركين استجارك»، (٢٨٢) والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

وعلى هذا يُقدَّر في البيت فعل محذوف يدلّ عليه الفعل المذكور، ويكون التقدير: أتغضب إن حرّت أذنا قتيبة حرّتاً.

رأى المبرد :

و يرى المبرد: أن كسر همزة إن لا يجوز في بيت الفرزدق. لأن «قتل قتيبة قد مضى، وإنّ للجزاء، والجزاء يكون لما يأتي، فلا يستقيم أن تقول: إن قُمتُ قمتُ، وقد مضى قيامه.».

والذي يراه المبرد كما نقله ابن السّيد عنه، وسجله البغدادي في الخزّانة هو «فتح (أن) في هذا البيت، وجعلها «أن» المخففة من الثّقيلة وأضمر اسمها، كأنه قال: أنه أذنا قتيبة حرّتاً»(٢٨٣).

رأى ابن السّيد :

و يرى ابن السّيد رأى سيويه، وهو كسر همزة إن في البيت و يوجّه رأيه فيقول: «إنه وضع السبب موضع المسبب، كأنه قال: أتغضب إن افتخر مفتخر بحرّ أذني قتيبة كما قال الآخر

إن يُقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبّ قتلٍ عار(٢٨٤) المعنى إن افتخروا بقتلك، فذكر القتل الذي هو سبب ذلك»(٢٨٥)

رأى ابن هشام :

و يرى ابن هشام رأى سيويه أيضاً في كسر همزة «إن»، و يوجه كسر الهمزة بوجهين: أحدهما: ذكره ابن السّيد كما بيناه سابقاً وثانيهما رأى انفراد به ابن هشام.

يقول ابن هشام موجهاً لكسرة همزة إن، ومبيناً أن الكسر على وجهين: «أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام السبب، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حرّ أذني قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب، ومُسبباً عن الحز.

الثانى : أن يكون على معنى : التبين، أى أنغضب إن تبين في المستقبل أن أذنى قتيبة حزتا فيما مضى»

والذى يستدعى الدهشة أن ابن هشام نسب للخليل رأياً يختلف عن نقل سيبويه عنه، فقد قال ابن هشام: «وقال الخليل والمبرد: الصواب أن «أذنا» بفتح الهمزة من «إن» أى لأن أذنا. ثم هى عند الخليل أن الناصبة.. إلى أن يقول: ويرد قول الخليل أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ «إن» المكسورة»(٢٨٦).

ومن غير شك أن هذا تحجُّ من ابن هشام لأنه نسب للخليل ما لم يقل واتهمه برأى لم يصدر عنه، ولا أدرى من أين أتى برأى الخليل هذا؟ ليس هناك كتاب يضم آراء الخليل غير كتاب سيبويه، وكتاب سيبويه نص كما ذكرنا على رأى الخليل الذي يقبح فتح أن في البيت. وقد أشار إلى هذا النقد أيضاً البغدادى في الخزانة(٢٨٧).

رأى الكوفيين :

و يرى الكوفيون أن «إن» في البيت ليست للشرط لمضيه، وإنما هى بمعنى إذ»(٢٨٨).

(ب) رأى الفخر الرازى :

يرى الفخر الرازى في تفسيره الكبير أن قراءة «نافع، وحمزة، والكسائى: إن كنتم بكسر الألف، تقديره: إن كنتم مسرفين لانضرب عنكم الذكر صفحاً. وقيل : «إن» بمعنى: إذ كقوله تعالى : «وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين»(٢٨٩).

وبالجملة فالجزاء مقدّم على الشرط .

وقرأ الباقيون بفتح الألف على التعليل، «أى لأن كنتم مسرفين»(٢٩٠).

ج - رأى القرطبي :

قال : « قيل الذكر: التذكر، فكأنه قال: أنترك تذكيركم لأن كنتم قوماً مسرفين في قراءة من فتح.

ومن كسر جعلها للشرط، وما قبلها جواباً لها، لأنها لم تعلم في اللفظ ونظيره: «وذروا ما بَسِي من الربا إن كنتم مؤمنين»
وقيل: الجواب محذوف دلّ عليه ماتقدم كما تقول: أنت ظالم إن فعلت :

ومعنى الكسر عند الزّجاج الحال، لأنّ في الكلام معنى التقرير والتوبيخ»(٢٩١).

د - رأى الطبرسي :

قال : «قرأ أهل المدينة والكوفة غير عاصم: «إن كنتم» بكسر الهمزة، والباقون بفتحها.

قال أبو عليّ: «من قال: «إن كنتم» فالمعنى: «لأن كنتم.. فالمعنى: أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم، والعقوبة لكم لأن كنتم قوماً مُسرفين.

وهذا يقرب من قوله: «أيحسب الانسان أن يُترك سُدى»(٢٩٢).
والكسر على أنه جزاء استغنى عن جوابه بما تقدمه مثل: أنت ظالم إن فعلت كذا، كأنه قال: إن كنتم مسرفين نضرب»(٢٩٣).

وبعد هذه الجولة في آراء المفسرين نستطيع أن نقول: كانت كلها تدور حول فلك واحد هو فلك الطبرسي، فهو إمامهم، وكلهم شرب من معينه وارتوى من نبعه، فأراؤهم معظمها مستقاة من رأيه وقبسات من فكره.

وبقى لي بعده هذه المعركة الفكرية بين علماء اللغة والنحو والتفسير في هذه القضية رأى خاص، أتناوله فيما يلي:

رأى في هذه القضية :

الواقع أن سبب المعركة النحوية بين البصريين والكوفيين قائم على أساس أن البصريين لهم منهج صارم في قضايا النحو، فـ «إن» الشرطية عندهم تحمل معنى الشك، لأن الجزاء مترتب على الشرط، فإذا ماتحقق الشرط تحقق الجزاء، وتحقق الشرط أمر مشكوك فيه، فإذا قلنا: إن تذاكرت نجح، فإن المذاكرة بدخول إن عليها ليس تحققها واقعاً لكنه قد يقع، فبدخول إن احتمال الأمر حدوث الشرط، واحتمل عدم حدوثه.

ومن أجل هذا، إذا عرضت آيات قرآنية تحمل تركيب الشرط بـ «إن» ولاتحمل في الوقت ذاته معنى الشرط، لأن في تقدير معنى الشرط إخلالاً بقضايا أخرى تمس العقيدة، وتمس المعنى الذي لايراد في مجال القرآن الكريم كما بينا سابقاً في الآيات التي عرضها الكوفيون، ولاتحمل معنى الشرط والجزاء.

ومع صرامة منهج البصريين نجد أنهم ليحافظوا على أصولهم، و يصونوا منهج مذهبهم يلجئون إلى التأويل والتقدير.

وفي رأبي أن منهج الكوفيين مجرد من التعقيد، خال من التأويل، سليم من التقديرات، فما المانع أن تكون إن بمعنى إذ؟ وهذا أمر معترف به في أساليب اللغة العربية، فالحروف تحمل معنى الحروف، والأفعال أيضاً تحمل معنى الأفعال، وهذا باب واسع، فتحه على مصراعيه ابن جني في كتابه الخصائص. وهو باب التضمن.

على أن البصريين التزموا منهج الحرفية حينما قالوا: إن الأصل في إن تكون للشرط، ومن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال» .

أى أصل هذا الذي يستمسك به البصريون؟ إن أساليب القول تختلف وتباين بحسب اختلاف المواقف، وتباين الأحوال، فلكل موقف أسلوب، ولكل حالة تركيب

ولولئينا أعناق البصريين نحو البلاغة، ومواقفها، وأحوالها، ومقاماتها

لعرفوا أنهم، ما كان يجب ان يستمسكوا بهذه القوانين الصارمة، فليست الأساليب العربية قوالب جامدة، تصب فيها الكلمات، وتوضع على غرارها الأساليب، لأن الأساليب العربية كما قلت مرتبطة بالموقف، مرتبطة بالهدف، مرتبطة بالمقام، ولكل مقام مقال.

لننظر ماذا يقول علماء البلاغة في إن الشرطية هذه التي حيرت اللغويين والتحويين والمفسرين على حدّ سواء.؟
تناول الخطيب الفزويني في كتابه «الإيضاح» قضية إن التي يقول البصريون عنها إنها للشرط، والشرط شك، فقال:

«وقد تستعمل «إن» في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه، وكعدم جزم المخاطب كقولك:
لَمَنْ يُكذِّبُكَ فيما تخبر: إن صدقت فقل ماذا تفعل .

وكتنزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، كما تقول: لمن يؤدي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

والتوبيخ على الشرط، وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصح إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرض كقوله تعالى «أفنتضرب عنكم الذكّر صفحاً إن كنتم قوماً مسرفين» فيمن قرأ إن بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الإسراف، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء، حقيقى ألا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض.
وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به.

وقوله تعالى: «وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا» يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها من أصلها.
ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين منهم، فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً.

وكذلك قوله تعالى: «إن كنتم في ريب من البعث» (٢٩٤)

والتغليب باب واسع يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى: «ولنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودنَّ في ملتنا» (٢٩٥) أدخل شعيب عليه السلام في: «لتعودنَّ في ملتنا» بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب في ملتهم أضلاً .

ومثله قوله تعالى: «إنْ عُدنَا فِي مِلَّتِكُمْ» (٢٩٦)، وكقوله تعالى: «وكانت من القانتين» (٢٩٧).

عدت الأثنى من الذكور بحكم التغليب ..

وكقوله تعالى: «فسجدوا إلا إبليس» (٢٩٨) عدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب».

ويمضى الخطيب الفزويني في علاج هذه القضية على هدى من الذوق البلاغى والجمال الفنى، والتركيب الأدبى، فيقول معللاً خروج إن من الشك الذي يفرضه عليها البصريون لاعتبارات بلاغية كـ (إيراز) «غير الحاصل في صورة الحاصل، إمّا لِقوة الأسباب المتأخية في وقوعه كقولك:

إن اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب في ذلك»

وإمّا لأن ما هو لموقع كالموقع كقولك: إن مت كان كذا وكذا كما سبق.

وإمّا للتفاؤل، وإمّا لإظهار الرغبة في وقوعه، نحو: إن ظفرت بحسن العافية فهو المرام، فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوُّره إياه، فربما يخيل إليه حاصلًا وعليه قوله تعالى: «ولا تكررهما فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً» (٢٩٩).

وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب حتى إذا وجد حُكم الحسِّ بخلاف حكمه غلطة تارة، واستخرج له مَحْملاً أُخرى، وعليه قوله أبى العلاء المعرى.

مَاسِرْتِ الآ وَطِينْتِ مِنكَ يَصْحَبِنِي سَرَى أَمَامِي وَتَأوِيباً عَلَى أَثَرِي
يقول: لكثرة ماناجيت نفسى بك انتقشت في خيالى، فأعدك بين يدي

مُغَلِّطاً للبصر بعلّة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامي، وأُعْذَكَ خَلْفِي— إذا لم يتيسر لي تَغْلِيظُهُ حين لا يُدْرِكُكَ بين يَدَيَّ نَهَاراً» (٣٠٠).

أعتقد أنه بهذا التحليل الرائع استطاع الخطيب القزويني أن يضع النقاط على الحُرُوف في هذه القضية. لنتقل بعد ذلك إلى القاء الضوء على إذ حينما تدخل عليها «ما» فتصيح حرفاً له وظيفة نَعْرُضُهَا في النقطة التالية

رابعاً : إذ الحرفية :

القسم الثالث من أقسام «إذ» أن تكون حرفية وذلك بإضافة «ما» إليها لتتحول بهذه الإضافة إلى صيغة جديدة، إلى أداة شرط يجزم الفعل المضارع.

يقرر ذلك سيبويه في كتابه، حيث يقول: «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في «إذ» حتى يضم إلى كل واحد منهما «ما» فتصير إذ مع «ما» بمنزلة: «إنما» و «كأنما»، وليت «ما» فيهما بلغوا، ولكن كل واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد» (٣٠١).

و يستشهد سيبويه لـ «إنما» الجازمة التي تغيرت وظيفتها بدخول «ما» عليها، فصارت للشرط والجزاء بشاهدين : أحدهما : لعباس بن مرداس حيث يقول :

إذْما أتيت على الرسول فقلْ له حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ (٣٠٢)
وثانيهما : لعبدالله بن همام السلوحي حيث يقول :

إذْما تَرَيْنِي اليوم مُزَجِّجِي ظِعِينِي أَصْعَدُ سِيراً في البلاد وأُفْرِعُ (٣٠٣)
فأتى من قوم سواكم وإنما رجالى فهم بالحجاز وأشجع
قال سيبويه معلقاً: سمعناهما ممن يرويهما عن القرب، والمعنى: «وإما» (٣٠٤)
كان سيبويه دقيقاً كل الدقة في تعبيره حينما ذكر أن «إذ» مع «ما» تصير بمنزلة: «إنما»، و«كأنما». وهو من دون شك يعني تغيير الوظيفة اللغوية لـ «إذ» بعد دخول «ما» عليها وهو أمر ليس ليس بدع في طبيعة الوظائف اللغوية